قضايا اقتصادية ٢٠

خلق فرص العمل: لماذا تحقق بعض البلدان أداء أفضل؟

بيترو غاريبالدي
باولو ماورو

صندوق النقد الدولي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

خلق فرص العمل: لماذا تحقق بعض البلدان أداء أفضل؟

بيترو غاريبالدي
باولو ماورو

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

© ٢٠٠٠ صندوق النقد الدولي

رئيس تحرير السلسلة
ج. ر. موريسون
إدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي

تصميم الغلاف والتنفيذ
مسعود اعتمادي، جاك فدرييتشي، وقسم التصميمات
الفنية والرسوم البيانية بالصندوق

ISBN 1-55775-959-6
ISSN 1020-5098
صدر في أبريل ٢٠٠٠

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي،
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C., 20431, U.S.A.
Tel: (202) 623-7430 Telefax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تمهيد

تهدف سلسلة "قضايا اقتصادية" إلى تقديم بعض البحوث الاقتصادية التي قام خبراء صندوق النقد الدولي بإعدادها حول القضايا الرئيسية التي تحتل اهتماما إلى جمهور القراء الواسع من غير المتخصصين. وتستند هذه السلسلة بالدرجة الأولى إلى ما يصدره صندوق النقد الدولي من أوراق العمل، التي تضم بحوثا فنية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي والعلماء الأكاديميين الزائرين، بالإضافة إلى أوراق البحوث الخاصة بالسياسات المختلفة. وقد قام بإعداد هذا الكتيب جيرمي كليفت من إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي.

وينهل هذا العدد من "قضايا اقتصادية" من المادة العلمية التي احتوتها ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم ١٠٩/٩٩ بعنوان "تحليل أسس خلق فرص العمل" من تأليف بيترو غاريبالدي وباولو ماورو. وترد المقتطفات التي تم الاستشهاد بها في البحث المشار إليه في هذه النسخة الموجزة في ورقة العمل رقم ١٠٩/٩٩، التي يمكن للقراء شراءها (٧ دولارات أمريكية) من دائرة المطبوعات والنشر بصندوق النقد الدولي، أو الحصول عليها من موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: *www.imf.org* . وقام بإعداد وتحرير هذه النسخة كل من تشارلز س. غاردنر وجيريمي كليفت.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

خلق فرص العمل: لماذا تحقق بعض البلدان أداء أفضل؟

حققت الولايات المتحدة، على مدى العقد الماضي، نجاحا ملحوظاً في خلق فرص العمل. وتأخرت بعض البلدان الصناعية الأخرى عن اللحاق بالركب في هذا المجال. فما هو سبب نجاح بعض البلدان في إحراز قدر أكبر من النجاح بالمقارنة مع سواها في خلق فرص العمل؟ وهل من عوامل مشتركة تفسر هذه العملية؟

إن التحدي الذي يواجه العديد من البلدان الأوروبية هو خلق المزيد من فرص العمل، فقد كانت معدلات البطالة في أوروبا القارية مرتفعة إلى حد هائل (١٠ في المئة في منطقة اليورو عام ١٩٩٩) بالمقارنة مع الولايات المتحدة (٤,٥ في المئة). بيد أنه برزت اختلافات في هذا الميدان داخل أوروبا القارية ذاتها، حيث تراوحت معدلات البطالة في الآونة الأخيرة بين ٤,٥ في المئة في البرتغال و١٦ في المئة في إسبانيا.

لقد حاولت دراسات كثيرة تفسير سبب ارتفاع معدلات البطالة في بعض البلدان، لكن تم تكريس قدر أقل من الاهتمام للأداء النسبي للبلدان في خلق الوظائف أو صافي نمو العمالة. ويتضمن هذا البحث نتائج دراسة جديدة اضطلع بها خبراء صندوق النقد الدولي قامت بتحليل خلق فرص العمل بصورة منتظمة على مدى العقدين الماضيين في البلدان الصناعية، مركزة بصورة خاصة على الفروق القائمة بين البلدان الأوروبية في هذا المجال.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

مزايا المنهج المتبع

إن تحويل بؤرة التركيز إلى عملية خلق فرص العمل له أربع مزايا:

- يعد قياس العمالة أسهل بكثير من قياس البطالة. حيث يتطلب قياس البطالة التمييز الدقيق بين الأفراد المندرجين في القوة العاملة والذين لا يندرجون تحتها: حيث يتعين على الذين يحسبون في عداد العاطلين أن يعلنوا صراحة بأنهم يبحثون فعلاً عن عمل، لكن ما يجري في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة بصورة خاصة، هو أن العمال الذين يطلق عليهم العمال المحبطون يتوقفون عن البحث عن عمل ولا يدخلون ضمن هذه الحسابات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الكثير ممن يدعون بأنهم يبحثون عن عمل قد لا يكونوا جادين في ذلك، ويزداد فتور همتهم كلما قلّت احتمالات العثور على العمل المنشود.
- والسبب الثاني لمحاولة تفهم خلق فرص العمل تفهماً أدق هي أنه في ظل أي معدل للبطالة فإن خلق فرص العمل بسرعة أكبر يزيد من ناتج البلد المعني، ويرفع من بين أمور أخرى، نسبة العمال إلى المتقاعدين، مما يخفض من تكاليف شبكة الأمان الاجتماعي في ذلك البلد.
- ثالثاً، فإن النتائج التي تتكشف عنها دراسة البطالة لا تصح بالضرورة حينما يتعلق الأمر بالتحول إلى التركيز على خلق فرص العمل. والمثال على ذلك، أن القوانين والبرامج أو اتفاقات العمل التي تجعل من الاستغناء عن العمال أمراً عسيراً نسبياً أو باهظ التكلفة يبدو أنها لا تؤثر بطريقة أو بأخرى على معدل البطالة. لكنه يبدو أن النظم القوية لحماية العمل الوظيفي تؤثر بصورة كبيرة في الحد من خلق فرص العمل.
- وأخيراً، فإن تحليل نمو العمالة بدلاً من التجارب المتصلة بالبطالة يسفر عن نتائج أكثر ثراء. فالبيانات المتعلقة بالبطالة، مثلاً، لا تكشف لنا شيئاً عن أنواع الوظائف المتاحة في أماكن العمل، أو الشروط التي يظل العمال محتفظين بموجبها بهذه الوظائف، من حيث كونها دائمة أم مؤقتة، أو أنها وظائف لدوام كامل أو جزئي. وإن إلقاء نظرة على هذه العوامل تساعدنا على تقييم ما إذا كان خلق فرص العمل على نحو أسرع، في الولايات المتحدة مما هو الحال في أوروبا القارية يرجع، من بين جملة أمور أخرى، إلى ظروف تاريخية، كالنسبة الأدنى بكثير من العمالة في الزراعة أو الصناعات التقليدية، التي شهدت ركوداً أو تراجعاً في جميع البلدان المتقدمة. ويساعد هذا الأسلوب أيضاً على بحث الآثار الناجمة عن التحاق أعداد كبيرة من النساء بالقوة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

العاملة في السنوات الأخيرة، وإلقاء الضوء على مسائل هامة فيما يتعلق بالسياسات القائمة، مثل ما إذا كان تشجيع العمل بدوام جزئي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل بصورة عامة أو أنه لا يرمي إلا لمجرد تقليص العمالة بدوام كامل فحسب.

وثمة حجة مشروعة ضد إتباع هذا الأسلوب مفادها أنه على مدى فترات طويلة يتعين أن يساوي نمو العمالة ببساطة نمو عدد السكان ممن هم في سن العمل. بيد أنه على المدى المتوسط ـــ ٢٠ عاماً أو نحو ذلك ـــ تترك اختلافات السياسات الحكومية والمؤسسية أثراً كبيراً على نسبة السكان ممن هم في سن العمل الذين يقررون دخول سوق العمل. وعلاوة على هذا تؤثر وتيرة خلق فرص العمل على نمو السكان ممن هم في سن العمل نفسه، حيث أن البلدان التي تسبق غيرها في خلق فرص عمل إضافية تنحو إلى اجتذاب المزيد من المهاجرين.

وقد تفاوت نمو العمالة الصافي على مدى العقدين الماضيين تفاوتاً شديداً فيما بين البلدان المتقدمة. حيث أوجدت، خارج أوروبا، كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا فرص عمل أكبر بكثير مما حدث في البلدان الأوروبية. بينما في داخل أوروبا تخلّفت فرنسا وإيطاليا وبعض بلدان الشمال عن سواها في خلق فرص العمل، في حين كانت هولندا وأيرلندا علامتين بارزتين في هذا المجال، ولا سيما إبان التسعينات.

وقد قام خبراء صندوق النقد الدولي في هذه الدراسة بتطبيق أساليب إحصائية موحدة على طائفة واسعة من البيانات التي تعكس التجارب المختلفة لهذه البلدان فيما يتعلق بخلق فرص العمل. حيث تقوم بالنسبة لكل بلد، بدراسة فئات السن والنوع والقطاعات الاقتصادية، ونوع العقود المبرمة (دوام جزئي مقابل دوام كامل، ومؤقتة مقابل دائمة)، ووجه صلتها بنمو فرص العمل. وتهيمن هذه العوامل على النقاش الدائر للسياسات حول الأداء الكلي لسوق العمل، رغم أن معظم النظريات الخاصة بسوق العمل تركّز على العمالة والبطالة الكلية.

ويبدو أن هذه هي المحاولة الأولى لإجراء مقارنة مفصلة بين البلدان في مجال خلق فرص العمل على مدى فترة متوسطة الأجل بين ٢١ بلدا عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن الضرورة تقتضي القيام بقدر أكبر بكثير من الدراسات لتأكيد بعض انعكاسات السياسات التي ينطوي عليها هذا العمل. فعلاقات الترابط الإحصائي والأساليب المحاسبية البسيطة يمكن أن تكون مضللة إلى حد كبير في تحديد السبب والأثر، على سبيل المثال.

وثمة ما يدعو إلى الحذر هنا لأن هذه الدراسة تتناول في جميع مراحلها عدد الوظائف وليس مستوى الأجور أو مرونتها. وتجد بعض

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الدراسات عن الأجور أن أداء الولايات المتحدة الأقوى في مجال خلق فرص العمل مقارنة بأوروبا قد يرجع إلى ما تتمتع به الأجور في الولايات المتحدة من مرونة أكبر، وهو عامل لم يتم تناوله بالتقييم هنا.

وبإلقاء نظرة على خلق فرص العمل في جميع البلدان المتقدمة على مدى العشرين عاما الماضية يتضح أن بعض البلدان حققت نتائج جيدة بصورة خاصة في عدد محدود من القطاعات، كالكسب الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة في وظائف تجارة التجزئة، أو أن بعض البلدان التي تميزت بسرعة نمو فرص العمل على مدى نفس الفترة استهلّت ذلك بخليط مناسب من الوظائف، كحصص صغيرة نسبياً في الزراعة والصناعة.

غير أن المزيد من التحليل يظهر أن هذه العوامل الخاصة لا تشكل سوى النزر اليسير من الأداء المتفوق للبلدان غير الأوروبية في مجال العمالة. بل تشير البيانات بدلاً من ذلك إلى أن مجموعة من برامج السياسات تنطوي على انخفاض تكاليف الاستغناء عن العمالة الزائدة وانخفاض الضرائب قد تكون أهم بكثير في سرعة خلق فرص العمل، وتكاد ترجع بالكامل إلى الاختلاف القائم في هذا الشأن بين أوروبا والبلدان غير الأوروبية المرتفعة الأداء.

وعندما تضيق دائرة التركيز وتنحصر في البلدان الأوروبية فقط؛ فإن الدليل الإحصائي يكون أقل حسما بكثير فيما يتعلق بالاختلاف بين البلدان. ومن الجدير بالذكر أن النجاح الذي حققته هولندا يعود إلى حد كبير إلى حدوث طفرة ملحوظة في نظام التوظيف بدوام جزئي. وعلى الرغم من أن تجربة هولندا تبعث على الإعجاب وتستحق المزيد من الدراسة، فإنه من الواضح أن نمو نظام العمل بدوام جزئي في كافة أنحاء أوروبا كانت له تكاليف باهظة من جراء فقدان فرص العمل بدوام كامل.

ويتم تناول هذه القضايا بمزيد من البحث في الأقسام الخمسة التالية:

- يتم في القسم الأول تصنيف أداء ٢١ بلداً عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب خلق فرص العمل على مدى العقدين الماضيين، مع الأخذ في الاعتبار نمو ناتجها، واستثماراتها الرأسمالية، وزيادة عدد السكان ممن هم في سن العمل.
- ويبحث القسم الثاني عملية خلق فرص العمل حسب القطاعات، باستخدام البيانات الخاصة بالعمالة في قطاع الزراعة، وأربعة قطاعات صناعية، وستة قطاعات للخدمات.
- ويتحرى القسم الذي يليه العلاقة بين خلق فرص العمل والمتغيرات المؤسسية كالضرائب، ومدى انتشار نفوذ نقابات العمال، وتكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة، وإعانات البطالة.
- ويدرس القسم الرابع خلق فرص العمل داخل أوروبا، وخاصة مدى مزاحمة العمل بدوام جزئي لفرص العمل بدوام كامل، والدور الذي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تلعبه العقود المؤقتة (مقابل الدائمة). كما يقوم بتقصي تفاعلات خلق فرص العمل مع فئات السن والنوع وأنواع العمالة المختلفة.

- أما القسم الأخير فيتضمن بعض النتائج المستخلصة التي تم التوصل إليها.

أولاً- البلدان البطيئة والسريعة في خلق فرص العمل

تعدّ أوجه التفاوت في خلق فرص العمل على مدى العقدين الماضيين فيما بين الواحد وعشرين بلداً قيد البحث لافتة للنظر. فالفترة التي اختيرت كعينة للدراسة - ١٩٨٠ وحتى نهاية ١٩٩٧ - تستبعد التقلبات الاقتصادية الأقصر أمداً من نطاق المقارنات. ومن هذا المنظور، تفوقت البلدان غير الأوروبية بما فيها أستراليا والولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا على معظم بلدان أوروبا القارية، باستثناء هولندا وسويسرا. فقد زاد العدد الإجمالي لفرص العمل في أكثرها نجاحاً بمعدل متوسط قدره ١,٥ في المئة سنوياً، بالمقارنة بما يقل عن ٠,٥ في المئة سنوياً في أوروبا القارية (انظر الشكل البياني -١).

وتعتبر هذه الفروق بالقيم المطلقة ضخمة بالفعل: فبالنسبة لبلد بمساحة إيطاليا مثلاً يشكل فارق قدره نقطة مئوية واحدة في تزايد عدد العمال فارقاً يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل سنوياً، أو ٣,٥ مليون وظيفة على مدى فترة ١٧ عاماً.

فهل تعكس هذه الاختلافات الحادة حاجة البلدان إلى إصلاح أسواق العمل بها، أو هل يكمن تفسيرها في عوامل أخرى، كالزيادات في عدد السكان ممن هم في سن العمل، أو إجمالي الناتج، أو الاستثمار في رأس المال؟ إن البيانات المتاحة تكشف عدداً من النتائج، بدءا بما يطرأ على السكان ممن هم في سن العمل من تغيّرات.

فإذا كان خلق فرص العمل في بلد ما يواكب وتيرة نمو السكان ممن هم في سن العمل فإنه يعتبر عادة قد حقق أداء جيدا. والواقع، أن البلدان التي ينمو فيها السكان ممن هم في سن العمل بسرعة أكبر ينتهي بها الأمر عادة إلى خلق المزيد من فرص العمل نسبياً. وطبقاً

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني (١): متوسط نمو العمالة، في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ١٩٨٠-١٩٩٩
(بالنسبة المئوية)

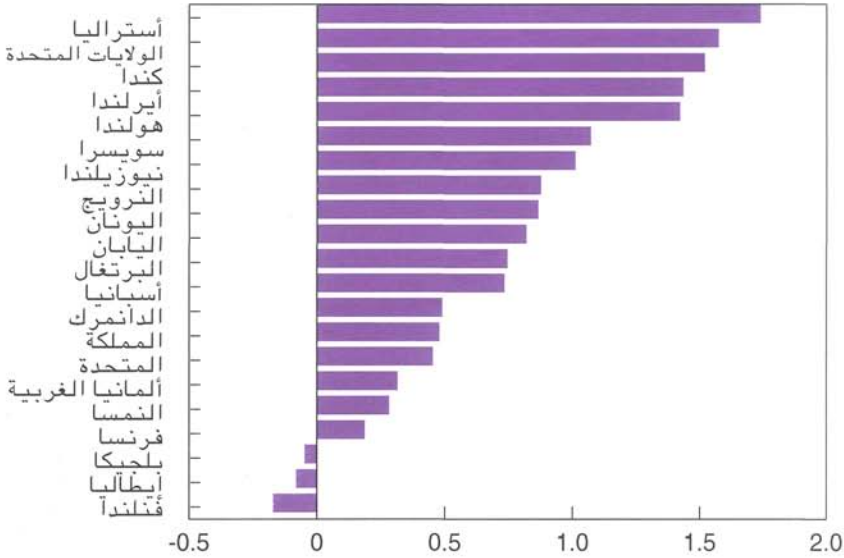

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي.

لهذا المقياس، فقد حققت الولايات المتحدة بالفعل معجزة في مجال العمالة، حيث قامت بتوفير عدد أكبر بكثير من فرص العمل مما تدعو إليه الحاجة لمواكبة النمو السكاني، أدى إلى حدوث انخفاض هائل في معدل البطالة. وعلى مدى العشرين سنة الماضية زادت نسبة العمالة إلى السكان ممن هن في سن العمل في الولايات المتحدة بأكثر من ٧ نقاط مئوية، رغم الهجرة الضخمة إليها.

وباستخدام نفس المقياس وجد أن مرتبة كل من أستراليا وكندا وأيرلندا ونيوزيلندا أدنى إلى حد ما، في حين تحتل المملكة المتحدة وبلجيكا مرتبة أعلى بقليل. لكن الصورة العامة متماثلة، وفقا لما يتضح من دراسة نمو الناتج.

ويرتبط نمو الناتج وخلق فرص العمل ارتباطاً وثيقاً. وإذا افترض (وقد يكون ذلك أمرا غير واقعي) أنه يتم استخدام اليد العاملة ورأس المال في الإنتاج بنفس النسب بغض النظر عن مستوى الناتج، فإن خلق فرص العمل ونمو الناتج يصبحان انعكاسا لكل منهما الآخر. وفي الواقع

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تتفاوت النسب، وتنعكس زيادة الإنتاجية في الفروق بين العمالة ونمو الناتج.

وتقدم هذه الفروق، على مدى فترات طويلة من الزمن، المفاتيح التي تقود إلى مصادر نمو العمالة. فعلى سبيل المثال، إذا طوّر بلد ما منتجاً جديداً أو أصبح أكثر قدرة على المنافسة على المستوى الدولي لأي سبب كان فإنه سيشهد طلباً متزايداً على ناتجه، وبالتالي تزيد العمالة فيه لتلبية احتياجات الطلب الجديد. وقد يجعل ما حدث من نمو سريع في فرص العمل في أيرلندا، مع ما صاحبه من سرعة تزايد الاستثمار وخصوصاً في مجال التكنولوجيا المتقدمة، بمثابة معجزة في نمو الناتج أكثر منه معجزة في خلق فرص العمل. وعلى النقيض من ذلك فقد يعوق انخفاض نمو الناتج أداء نمو فرص العمل في بلدان مثل اليونان والسويد.

ووجدت الدراسة أن غالبية الاقتصادات الأوروبية استبدلت العمل برأس المال إلى حد أكبر مما حدث في الاقتصادات غير الأوروبية التي شهدت نمواً ديناميكياً في فرص العمل. وعليه فإن البلدان التي توجد فيها مؤسسات لسوق عمل مرنة قد يمكنها خلق المزيد من فرص العمل لأنها تلبي الطلب المتزايد عن طريق توظيف المزيد من العمال وكذلك من خلال زيادة الاستثمار الرأسمالي. وخلص بعض المحللين إلى أن تزايد مطالب نقابات العمال في أوروبا الذي بدأ في أواخر السبعينات أسفر عن استبدال اليد العاملة بصورة كبيرة برؤوس الأموال. كما زادت كندا رصيدها الرأسمالي بأسرع بكثير من زيادة عدد العاملين الذين تقوم بتوظيفهم، مما يعني أن بعض إمكانات خلق فرص العمل قد ترك دون أن يتم استغلاله.

وعند التركيز على عقد التسعينات وحده، نجد أن أداء بعض البلدان الأوروبية، ولا سيما أيرلندا وهولندا، يبعث أكثر على الإعجاب. فقد جاءت أيرلندا في طليعة كل البلدان المتقدمة حيث حققت متوسطا سنويا لنمو العمالة قدره ٣ في المئة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧, ومنذ عهد أقرب، أي منذ عام ١٩٩٥، كان خلق فرص العمل في إسبانيا لا يقل سرعة عنها أيضاً، غير أنه ما زال مبكرا للغاية معرفة ما إذا كان ذلك يعكس مجرد زيادة في نشاط الأعمال. وعلى العكس من ذلك، فقد واجه نمو العمالة في سويسرا، الذي كان يتسم بالسرعة حتى عام ١٩٩٠، بعض الركود، بما يتسق مع تباطؤ الناتج فيها. غير أنه بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى يظل تقدير المراتب القائم على الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ مشابهاً لذلك الذي تم عن الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧ .

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ثانياً- هل للقطاعات أهميتها؟

تدفع الدراسات التي أجريت مؤخراً بأن الاختلافات التاريخية بين البلدان في طائفة متنوعة من فرص العمل حسب القطاعات الاقتصادية _ وخصوصاً الزراعة والصناعة _تلعب دوراً كبيراً في اختلاف معدلات نمو فرص العمل فيها. وتفيد إحدى هذه الدراسات أن الولايات المتحدة تشهد قدراً أكبر من خلق فرص العمل بالمقارنة بفرنسا بسبب المكاسب السريعة التي جنتها الولايات المتحدة من الوظائف المتاحة في تجارة التجزئة. ويتفق ذلك مع الرأي الشائع بأن معظم فرص العمل في الولايات المتحدة اقتصرت على الوظائف المتدنية المهارات والأجور. والواقع أن البحث الذي قام به صندوق النقد الدولي يؤكد أن نمو فرص العمل في تجارة التجزئة قد أضاف زيادة لا يستهان بها إلى نمو مجموع العمالة في جميع البلدان التي تتسم بسرعة معدلات خلق فرص العمل، حيث بلغ متوسطا سنويا قدره ٠,٥ نقطة مئوية على مدى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤ ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل وفي أستراليا وكندا كذلك.

وتضمنت الدراسة التي اضطلع بها خبراء صندوق النقد الدولي تحليلاً لبيانات العمالة في ١١ قطاعاً اقتصادياً في ١١ بلداً في الفترة بين ١٩٨٢ و١٩٩٤ . ومع أن هذا العدد من البلدان أقل مما ورد ذكره في القسم الأول، فإنه يشمل البلدان القادرة على سرعة خلق فرص العمل مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة وهولندا إضافة إلى بعض البلدان التي تعد من أبطأ البلدان في هذا المجال مثل إيطاليا وفرنسا والسويد.

وقد دعم التحليل إمكانية أن تكون الطائفة الأصلية المنوعة من فرص العمل حسب القطاعات الاقتصادية عاملاً محدداً في خلق فرص العمل بصفة عامة. ففي عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، كان لدى عدد من البلدان الأبطأ معدلا في خلق فرص العمل، تشمل فرنسا وإيطاليا، نسبا كبيرة من العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة، في الوقت الذي شهدت فيه معظم الاقتصادات الصناعية فقدانا في الوظائف في هذين القطاعين.

ولكن على الرغم من أن العوامل القطاعية لها أهميتها، إلا أنها لا تفسر بالنسبة لمعظم البلدان سوى جانب بسيط فقط من مجمل خلق الوظائف بشكل عام، ولا تؤثر كثيرا على تقدير مرتبة البلد استنادا إلى إجمالي نمو العمالة. كما لا تساند النتائج فكرة أن تجارة التجزئة تشكل معظم الفروق في نمو الوظائف. فإذا تم حساب خلق فرص العمل في البلدان وفقاً للافتراض المبالغ فيه بأنه لم تخلق أية فرص عمل في قطاع تجارة التجزئة على الإطلاق، تظل البلدان غير الأوروبية ذات معدلات الأداء المرتفعة، إلى حد كبير، أسرع البلدان خلقا لفرص العمل، ولا يتغير ترتيبها العام في هذا المجال.

وتم اختبار تأثير الفروق التاريخية في خليط الوظائف المنوعة باستخدام أسلوب محاسبي يتم من خلاله تقدير ماذا سيكون عليه وضع خلق فرص العمل بصفة عامة في كل بلد من البلدان إذا ظل تكوين الوظائف فيه على نفس ما كان عليه عام ١٩٨٢ باعتباره متوسطا لكل البلدان في العينة. وأظهرت النتائج أن جميع البلدان ذات المعدلات

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

البطيئة في خلق الوظائف عانت من ظروف تاريخية سلبية، تماما بنفس القدر الذي استفادت به البلدان ذات المعدلات السريعة من الظروف المواتية في خلق الوظائف، كتدني نسبة العمالة في الزراعة والصناعة. ومع ذلك تظل مراتب البلدان على حالها دون تغيير بشكل عام.

ولكن ظهرت بعض الاستثناءات في قلة من البلدان، ولا سيما في جنوب أوروبا، الذي توفرت فيه فرص كثيرة للعمل في مجال الزراعة في البداية. فإذا تم النظر إلى النتائج المحاسبية التقريبية حسب قيمتها الاسمية، وإذا كانت تشكيلة فرص العمل القطاعية المنوعة في إيطاليا هي نفس ما ينطبق على العيّنة عام ١٩٨٢، لكان من المفترض أن يتوفر لها بحلول عام ١٩٩٤، زهاء ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية على الأقل، ولكانت مرتبتها بين البلدان أفضل مما هي عليه بشكل ملحوظ.

ويمكن تقييم المزايا التي اكتسبتها بعض البلدان – والعبء الذي تحملته بلدان أخرى – أيضاً من خلال عملية محاسبية مماثلة، بحيث يتم تقدير الوضع الذي كان سيسود عملية خلق فرص العمل بصورة عامة في كل بلد إذا حقق كل قطاع فيها نمواً بنفس متوسط معدل النمو في جميع البلدان. ويبين ذلك أن الفروق في تكوين فرص العمل وفقا لكل قطاع في البداية لا تفسر سوى ما يقرب من خمس مجموع الفروق القائمة بين البلدان.

والمثال الأخير الذي يوضح أن الاختلافات في تشغيل أسواق العمل قد تكشف لنا الكثير عن أدائها في أحد البلدان عما تخبرنا به الأنماط التاريخية المختلفة للعمالة في كل قطاع وهو أن الولايات المتحدة، مثلاً، قد خلقت عدداً من فرص العمل أكبر مما استطاعت إيطاليا خلقه في جميع القطاعات الأحد عشر التي جرت دراستها (انظر الشكل البياني – ٢). ورغم أن إيطاليا هي البلد الذي تتجلى فيه التأثيرات القطاعية بأوضح صورها، فإن الشكل البياني يظهر أنه من غير المرجح الخروج بتفسير للسبب في أن أداء إيطاليا كان سيئا مقارنة بالولايات المتحدة.

ثالثاً– خلق فرص العمل والسياسات الاقتصادية

بما أن الاختلافات القطاعية لا تفسر التفاوت في نمو العمالة إلا بشكل جزئي، فلا بد من البحث عن التفسيرات التي تقودنا لذلك في مجالات أخرى.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني (٢): خلق فرص العمل في إيطاليا والولايات المتحدة في مختلف القطاعات: ١٩٨٢-١٩٩٤

العمالة في كل قطاع (متوسط النمو بالنسبة المئوية)

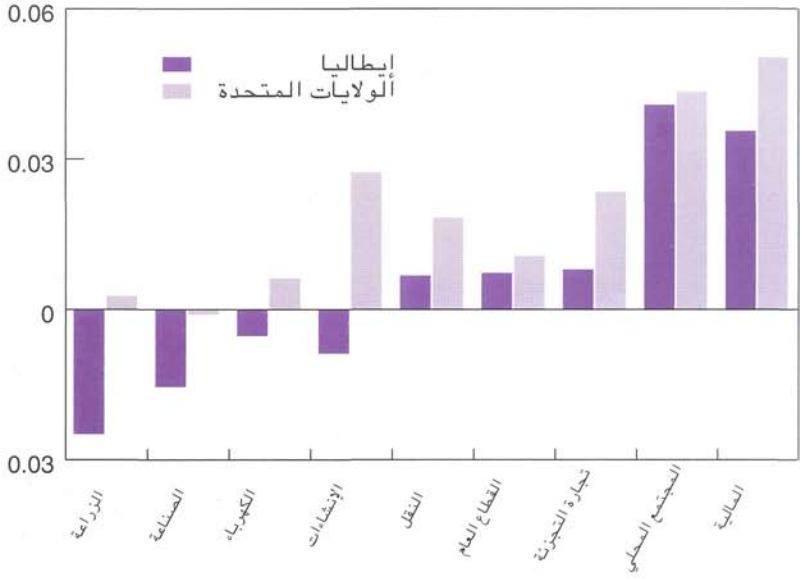

وثمة مجال واعد للبحث الاستقصائي حول العلاقة بين نمو العمالة وسياسات أسواق العمل ومؤسساتها. وقد تم في الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي بحث عوامل تتعلق بإعانات البطالة، ومدى قوة نقابات العمال وممارساتها التساومية، ومستوى الضرائب. ثم التطرق إلى مجموعة من الممارسات التي تؤثر على تكاليف الاستغناء عن العمالة، والتي يُشار إليها أيضاً بقوانين حماية العمل الوظيفي، والتي تشمل من بينها مدة الإخطار "بالفصل" الذي يتوجب على صاحب العمل إعطاءه للعامل وعدد الرواتب الشهرية الواجب دفعها للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم، علاوة على مدى تعقيد الإجراءات اللازم اتباعها قبل الاستغناء وإنهاء الخدمة.

وكانت الدراسات السابقة، بجانبيها النظري والتجريبي على حد سواء، قد ركزت على اتجاهات البطالة بصورة عامة، وخلصت إلى مجموعة متنوعة من النتائج حول دور هذه العوامل.

ويسفر ارتفاع معدلات إعانة البطالة مثلاً، عن ارتفاع معدلات البطالة وتواني جهود خلق فرص العمل في معظم النماذج النظرية لسوق العمل،

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

والتي تقترن في الممارسة العملية بارتفاع معدل البطالة. أما قوة نفوذ نقابات العمال، إذا ما قيس بنسبة العمال الذين تغطيهم عقود نقابية، فيؤدي إلى زيادة الأجور وارتفاع معدل البطالة ـــ ولكن إلى حد أدنى من ذلك عندما يتم تنسيق أنشطة التفاوض والمساومة بين النقابات والشركات.

بيد أن دور الضرائب ومختلف أنواع قوانين حماية العمل الوظيفي فيظل مفتقراً إلى التحديد الواضح، كما يستدل من النقاش العام الحاد والمتواصل الدائر حولهما. وتبيّن النظريات أن تأثير التغييرات الضريبية على البطالة يتوقف إلى حد كبير على مدى تحويل عبء الضرائب المرتفعة ليقع على عاتق اليد العاملة من خلال انخفاض ما تتقاضاه من أجر إلى جانب مدى استجابة عرض العمالة للتغيرات في الأجور. حيث يتضح من إحدى الدراسات، على سبيل المثال، أن التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة العمالة إلا إذا قامت برفع نسبة الأجور الصافية إلى ما يتم الحصول عليه تعويضا عن البطالة.

ويدفع تحليل منفصل بأنه على المدى الطويل، فإن أية ضرائب تفرض على العمل سوف يتحملها العاملون أنفسهم. كما يتضح من انعدام أية صلة، في الواقع العملي، بين مجمل الضرائب وتكاليف العمل. لكن بحثاً آخر بين، على العكس من ذلك، استنادا إلى النظرية وتجربة سوق العمل أن رفع الضرائب يزيد من البطالة ويخفض الناتج. وقد جمعت هذه الدراسة قرائن تشير إلى أن النقابات الأوروبية استطاعت نقل جزء من زيادة العبء الضريبي إلى الشركات. ووجد أن البطالة تزداد أيضاً مع ارتفاع مجموع الضرائب، ولكن ليس مع زيادة الضرائب المفروضة على الأجور والرواتب.

ويتنبأ معظم الدراسات النظرية بأن تكاليف الاستغناء المرتفعة لن تؤثر على معدلات البطالة. والمنطق الذي يساق هنا أنه بما أن حماية العمل الوظيفي تزيد من التكلفة التي تتحملها الشركة أو الصناعة التي تقوم بإجراء تغييرات في العمالة لديها، فإن عمليتي التوظيف والاستغناء تصبحان أقل نطاقاً، بيد أن الأثر الصافي على متوسط معدل العمالة يظل غير واضح. ويؤيد هذا الرأي قلة التحركات من وإلى البطالة في البلدان الأوروبية مقارنة بتلك التي تشاهد في أمريكا الشمالية. بيد أنه ثمة رأي آخر مفاده أن زيادة تكاليف الاستغناء قد يدفع بأصحاب المشروعات، على مدى عقد أو عقدين، إلى استبدال اليد العاملة برأس المال، وهو ما يتمشى مع تراجع نصيب العمل من الدخل في البلدان المتقدمة الرئيسية.

ويؤكد التركيز على نمو العمالة على المدى المتوسط وجود عديد من العلاقات التجريبية تم تحديدها في دراسات سابقة عن البطالة. ويكشف بحث صندوق النقد الدولي عن تدني جهود خلق فرص العمل حيثما

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تتمتع النقابات بنفوذ كبير نسبياً، وكذلك عن صلة وثيقة بين تزايد عدد السكان ممن هم في سن العمل وخلق فرص العمل. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الفروق بين البلدان فيما يتصل بإعانات البطالة ليس لها تأثير يذكر على خلق فرص العمل فيها.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك من منظور السياسات العامة، ما يبدو من أن حماية العمل الوظيفي المكثفة تحد من خلق فرص العمل، وهو ما يفعله أيضا ارتفاع مستوى الضرائب الكلية. وقد أكدّ إجراء المزيد من الاختبارات للتحديد الكمي لهذه العلاقات وجود صلة أقوى بين تشريعات حماية العمل الوظيفي وخلق فرص العمل، لكن العلاقة بمجموع الضرائب هي علاقة قوية أيضاً إلى حد كبير.

وتدل القياسات التي أُجريت في هذه الدراسة، على وجه التحديد، أنه إذا تم خفض مرتبة بلد ما خمس درجات، في المتوسط، في تقدير مراتب كل البلدان من حيث قوة قوانين حماية العمل الوظيفي فيه، يرتفع متوسط خلق فرص العمل بمقدار ١,٠ إلى ٢,٠ نقطة مئوية. وهذا يعني بالنسبة لإيطاليا، على سبيل المثال، قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ - ٤٠٠ ٠٠٠ وظيفة سنوياً، أو زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ - ٨٠٠ ٠٠٠ وظيفة على مدى ٢٠ عاماً. ويقترن تخفيض الضرائب الكلية بمقدار نقطة مئوية واحدة من الناتج بزيادة متوسط خلق فرص العمل بما يقرب من ٠,٥ نقطة مئوية.

فما مدى قوة هذه النتائج المستخلصة؟ يتعين التزام جانب الحذر عند تفسير النتائج الإحصائية التي توصلت إليها هذه الدراسة، وخصوصاً في ضوء قلة عدد المشاهدات ودرجة الارتباط العالية بين بعض متغيرات السياسات. وتنطوي محاولة تحديد السبب والأثر على المخاطر بوجه خاص، لكن النتائج تتفق مع بعض النتائج السابقة بشكل أفضل من اتفاقها مع نتائج أخرى. والمثال على ذلك، أن النتيجة التي تم التوصل إليها من أن ارتفاع تكاليف الاستغناء عن العمالة يرتبط بضعف خلق فرص العمل تبدو متسقة مع فكرة أنها ستؤدي كذلك إلى قيام جهات العمل باستبدال العمالة برأس المال.

وقد تتفق أيضاً هذه النتائج، من حيث المبدأ، مع الرأي التقليدي بأن حماية العمل الوظيفي تقلل من فرص التوظيف في فترات الانتعاش ومن الاستغناء عن العمالة إبان فترات الركود على حد سواء، دون إحداث أي أثر صاف على مستوى العمالة. ومن شأن هذا التفسير أن يكون أكثر إقناعا إذا أمكن اعتبار الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧ فترة صعود دوري، حيث كانت معدلات زيادة العمالة أقل في البلدان التي ترتفع فيها تكاليف الاستغناء، كما هو الحال في أوروبا القارية، وأكبر في بلدان مثل الولايات المتحدة التي تنخفض فيها تكاليف هذا الاستغناء. لكن أوروبا والولايات المتحدة شهدتا معا انتعاشاً وركوداً في الدورة الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين، وبالتالي فإنه يصبح من الصعوبة بمكان القبول بأن ارتفاع تكاليف الاستغناء لم يكن له تأثير على العمالة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

وتتفق العلاقة التي وجدت بين الضرائب الكلية ونمو العمالة مع الرأي القائل بأنه عندما ارتفعت الضرائب في أوروبا، تزايد انتقال العبء الإضافي الناجم عنها أكثر فأكثر بحيث يتحمله أصحاب العمل، الذين لجأوا بدورهم إلى تخفيض الرواتب والأجور نتيجة ذلك. لكن الباحثين كانوا قد توقعوا، في هذه الحالة، ارتفاع الضرائب على الأجور لخفض حجم العمالة بأكثر من العبء الكلي للضرائب. إلا أن الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي لم تجد أي سند إحصائي يدعم هذا التوقع.

رابعاً- داخل أوروبا

قد يساعد ارتفاع الضرائب وتكاليف الاستغناء عن العمالة في تفسير الاختلاف في جهود خلق فرص العمل بين البلدان غير الأوروبية المرتفعة الأداء مثل الولايات المتحدة وأستراليا من جهة ومعظم أنحاء أوروبا القارية من جهة أخرى، لكن أوجه التفاوت الواسع النطاق ضمن أوروبا نفسها تظل بلا تفسير. وسعياً وراء تفهم الأوضاع في أوروبا قامت الدراسة ببحث الفروق بين ١١ بلداً في الاتحاد الأوروبي على مدى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٧. وتحرّت تكوين عملية خلق فرص العمل حسب نوع العقد (بدوام جزئي مقابل دوام كامل، ومؤقت مقابل دائم)، والقطاعات الاقتصادية العريضة التي تم خلق فرص العمل فيها، وسن ونوع الموظفين الجدد. كما استقصت أوجه التفاعل بين هذه العوامل، كبحث المدى الذي وصل إليه شغل الوظائف بدوام كامل من جانب الشباب. وكان أكثر النتائج اللافتة للنظر أن البلد الأفضل أداء في أوروبا، وهو هولندا، قد شغلت، قرابة نصف الوظائف التي استحدثها منذ منتصف الثمانينات للعمل بدوام جزئي، نساء تراوحت أعمارهن ما بين ٢٥ و٤٩ عاماً، لا سيما في قطاع الخدمات على وجه التحديد.

ووجدت الدراسة أن أنواع فرص العمل التي تم خلقها قد حددتها بصورة رئيسية التطورات في مجال التكنولوجيا أو المعروض من اليد العاملة. وكان نمو العمالة في كافة بلدان الاتحاد الأوروبي تقريباً أسرع بكثير بين النساء عن الرجال، مما يمثل زيادات أكبر بكثير في مشاركة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المرأة في القوى العاملة. ويبدو أن تراجع توظيف الشباب يرتبط في جانب منه بطول سنوات الدراسة، إضافة إلى أحوال سوق العمل مثل ارتفاع تكاليف الفصل من الخدمة.

وفي حين شهدت جميع البلدان زيادة في العمالة لمن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٩ عاماً فإن أداءها كان متفاوتاً بالنسبة لفئة السن بين ٥٠ و٦٤ سنة، مما يعكس في جانب منه الميل إلى التقاعد المبكر في عدد من البلدان. كما أثرت أيضا التغيرات في القطاع الاقتصادي على التوظيف حسب العمر والنوع، مما ولّد نمواً سريعاً بالدرجة الأولى في مستوى عمالة النساء ممن هن بين ٢٥ و٤٩ عاماً، الذي واكب توسع قطاعات الخدمات في جميع هذه البلدان.

العقود وخلق فرص العمل

من أهم التساؤلات في مجال السياسات ما إذا كانت الزيادة في نصيب الوظائف بدوام جزئي ترتبط بتزايد خلق فرص العمل بشكل عام. ومن الواضح، أن هولندا تحتل مكانة بارزة في هذا المضمار، حيث يمكن عزو نصف فرص العمل التي أوجدت فيها إلى عقود العمل بدوام جزئي. ويبدو أن الإصلاحات التي أجرتها هولندا في أوائل الثمانينات كانت حافزاً دفع إلى ازدياد العمالة عموماً من خلال الزيادة الحادة في فرص العمل بدوام جزئي. ولم تجد الدراسة في الوقت نفسه، فيما يخص الأحد عشر بلداً أوروبياً ككل، أي دليل واضح على أن ازدياد نصيب الوظائف بدوام جزئي أدى إلى ازدياد خلق فرص العمل بوجه عام، سواء بالنسبة لأوروبا ككل أو لأي من القطاعات الاقتصادية الكبرى الثلاثة: الزراعة، والصناعة والخدمات.

وفي محاولة لتقدير مدى ارتباط زيادة الوظائف بدوام جزئي مع فقدان الوظائف بدوام كامل، أجرت الدراسة التي قام بها خبراء الصندوق مقارنة بين نمو العمالة الكلي في أوروبا والزيادة في حصة الوظائف ذات الدوام الجزئي.

وكان التساؤل الذي طرحته الدراسة: ما هو مقدار خلق فرص العمل المرتبط بإضافة ١٠٠ وظيفة بدوام جزئي في أي بلد من البلدان؟ وتقصت الدراسة هنا ثلاثة معالم قياسية رئيسية. أولها، أنه إذا ازدادت العمالة الكلية أيضاً بمقدار ١٠٠ وظيفة فإن ذلك لا يسبب الاستغناء عن أية وظائف بدوام كامل على الإطلاق. وثانيها، أنه إذا ازدادت العمالة الكلية بمقدار ٥٠ وظيفة فإن ذلك لا يسفر عن أي زيادة أو نقصان صاف في عدد ساعات العمل الكلية – على فرض أن متوسط الساعات الأسبوعية في الوظائف بدوام جزئي يقارب نصف عددها في الوظائف بدوام كامل. وثالثا، إذا ظلت العمالة الكلية على حالها دون تغيير، فإن إضافة ١٠٠ وظيفة بدوام جزئي تسفر عن الاستغناء كلياً عن وظائف بدوام كامل.

وتبين النتائج التي تم التوصل إليها باتباع هذا الأسلوب أن زيادة العمالة بدوام جزئي قد أسفرت عموماً عن مزاحمة ومن ثم انحسار بعض

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الوظائف ذات الدوام الكامل، ولكنها أسفرت أيضاً عن حدوث بعض الزيادة في المجموع الكلي لعدد الوظائف.

إن بحث خلق فرص العمل بدوام جزئي حسب كل قطاع في أحد البلدان ـــ مثلاً، في فرنسا وحدها بحسب قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ـــ سوف يؤدي إلى الحصول على مجموعة أوفر من البيانات، مما يمكننا من تقييم العلاقة بين زيادة الوظائف ذات الدوام الجزئي في قطاع ما بالنسبة لمجموع العمالة الكلي، وإسهام ذلك القطاع في كامل عملية خلق فرص العمل في البلد المعني. وذلك يسلط الضوء على المدى الذي قد تصل إليه الاعتبارات التكنولوجية في تحديد كم الوظائف ذات الدوام الجزئي التي تحل محل الوظائف ذات الدوام الكامل.

فقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة العمالة بدوام جزئي في قطاع الخدمات، ترتبط بكل من زيادة العدد الكلي للوظائف والانحسار الجزئي للوظائف بدوام كامل. وتشير النتائج بقوة إلى احتمال عدم حدوث زيادة صافية في عدد ساعات العمل الفعلية، لكنه من الواضح، أن الأمر يستلزم إجراء المزيد من البحث والتدقيق في هذا الصدد.

وبالانتقال من العمل بدوام جزئي إلى العمل المؤقت تبرز إسبانيا كبلد حقق تفوقا في هذا المجال: فقد كان صافي عملية خلق فرص العمل فيها على مدى العقدين الماضيين يتركز بصورة تامة على الوظائف المؤقتة. وهنا أيضاً يبدو أن الإصلاحات التي طبقت في أوائل الثمانينات، والتي أفسحت المجال للعمالة المؤقتة في ظل الارتفاع الشديد لتكاليف الاستغناء عن العمالة، قد أطلقت شرارة البدء في الزيادة الهائلة للوظائف المؤقتة، في حين لم تزد العمالة الكلية إلا بخطوات غاية في البطء. وتبلغ حصة إسبانيا من العمالة المؤقتة اليوم ثلث مجموع العمالة، وهي أعلى حصة على الإطلاق بين البلدان المتقدمة.

وبما أن تكاليف الاستغناء عن العمالة في إسبانيا وإيطاليا أعلى من كافة البلدان المتقدمة، فقد يحدو ذلك إلى القول بأن البلدان التي ترتفع فيها تكاليف الاستغناء تأخذ العمالة المؤقتة لديها في الازدياد أو أنها تحظى بنصيب متزايد من الوظائف المؤقتة. بيد أن الدليل الإحصائي الذي يدعم هذا القول ليس قويا بما فيه الكفاية، ولا سيما عندما يتم استبعاد إسبانيا من عينة البلدان قيد البحث.

ويبين اختلاف التجربتين إلى حد لافت للنظر في هولندا وإسبانيا أن العقود بدوام جزئي قد تكون السبيل الواعد لخلق فرص العمل عن العقود المؤقتة ـــ ومما يدعم هذه النتيجة التي تم استخلاصها، ما ظهر من دلائل على شعور العمال بالسعادة وبقدر أكبر من الارتياح للعقود ذات الدوام الجزئي عنه للعقود المؤقتة.

وتظهر دراسات المسح التي أجريت في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ أن قرابة ٥٨ في المئة من العاملين بدوام جزئي لا يرغبون في استبداله

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بوظائف بدوام كامل، وفي هولندا، أفادت نسبة ٧٢ في المئة من العاملين بدوام جزئي أنهم لا يريدون وظائف بدوام كامل بدلاً عن عملهم. وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت نسبة العاملين المؤقتين في أوروبا الذين قالوا بأنهم لا يريدون عملاً دائماً بدلا من العمل المؤقت ٧ في المئة فقط، في حين تعذر على ٨٧ في المئة من العمال المؤقتين في إسبانيا العثور على عمل دائم وكانت نسبة الذين لا يرغبون في عمل دائم لا تكاد تذكر.

الخلاصة

فيما يلي بعض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:

- قد يكون لاتباع سياسات تجمع بين تدني تكاليف الاستغناء عن العاملين وانخفاض مستوى الضرائب دوراً هاماً في سرعة خلق فرص العمل ويبدو أنه يرجع إليها السبب بشكل يكاد يكون تاماً في التفاوت القائم بين أوروبا القارية والبلدان غير الأوروبية المرتفعة الأداء.
- من الواضح أن الحماية المكثفة للعمالة تؤدي إلى عدم تشجيع خلق فرص العمل كما هو الحال عند ارتفاع مستوى الضرائب الكلي. ويبدو أن النتيجة القائلة بأن ارتفاع تكاليف الاستغناء يرتبط بضعف عملية خلق فرص العمل يتفق مع وجهة النظر بأن هذا الارتفاع يؤدي أيضاً بأصحاب العمل إلى استبدال العمالة برأس المال.
- وفي داخل أوروبا القارية، قد يساعد التحول إلى المزيد من العمل بدوام جزئي على تفسير سبب نجاح بعض البلدان عن غيرها في زيادة العمالة خلال الفترة الماضية.
- وكما يتبين من النجاح الذي أحرزته هولندا، يرجح بأن تلقى العقود بدوام جزئي رواجاً، ولا سيما في أوساط النساء العاملات. لكن الأمر يقتضي إجراء المزيد من البحث لتحديد ما إذا كان ذلك يسفر عن تحقيق مكاسب صافية ملموسة في عدد الوظائف. وفي المقابل، كما يتضح من مثال إسبانيا، فإنه من الأرجح أن ينتج عن استخدام عقود عمل مؤقتة إحلال للوظائف وليس تحقيق مكاسب صافية حقيقية في مجال العمالة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

- وعلى الرغم أنه من المنطقي الحد من العقبات التي تحول دون إبرام المزيد من عقود العمل بدوام جزئي. فإنه يتعين عدم استخدام ذلك كذريعة لتأجيل الإصلاحات الأخرى الضرورية في سوق العمل.
- إن العوامل القطاعية، سواء كانت الحصة المبدئية في الزراعة والصناعة صغيرة، أم أن الأداء الجيد محصور في عدد محدود من القطاعات، كتجارة التجزئة، فإنها لا تفسر سوى النزر اليسير من الاختلاف في عملية خلق فرص العمل ككل بين شتى البلدان.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لورقة العمل الأصلية، وكذلك الجداول والأشكال البيانية ذات الصلة، في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه:
http://www.imf.org/EXTERNAL/PUBS/CAT/shortres.cfm

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

سلسلة قضايا اقتصادية

1. *Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Infer.* Michael Sarel. 1996.
2. *Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?* Atish R. Ghosh, Anne-Marie Gulde, Jonathan D. Ostry, and Holger Wolf. 1996.
3. *Confronting Budget Deficits.* 1996.
4. *Fiscal Reforms That Work.* C. John McDermott and Robert F. Wescott. 1996.
5. *Transformations to Open Market Operations: Developing Economies and Emerging Markets.* Stephen H. Axilrod. 1996.
6. *Why Worry About Corruption?* Paolo Mauro. 1997.
7. *Sterilizing Capital Inflows.* Jang-Yung Lee. 1997.
8. *Why Is China Growing So Fast?* Zuliu Hu and Mohsin S. Khan. 1997.
9. *Protecting Bank Deposits.* Gillian G. Garcia. 1997.
10. *Deindustrialization—Its Causes and Implications.* Robert Rowthorn and Ramana Ramaswamy. 1997.
11. *Does Globalization Lower Wages and Export Jobs?* Matthew J. Slaughter and Phillip Swagel. 1997.
12. *Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth.* Vito Tanzi and Hamid Davoodi. 1998.
13. *Fixed or Flexible? Getting the Exchange Rate Right in the 1990s.* Francesco Caramazza and Jahangir Aziz. 1998.
14. *Lessons from Systemic Bank Restructuring.* Claudia Dziobek and Ceyla Pazarbas¸ıog˘lu. 1998.
15. *Inflation Targeting as a Framework for Monetary Policy.* Guy Debelle, Paul Masson, Miguel Savastano, and Sunil Sharma. 1998.
16. *Should Equity Be a Goal of Economic Policy?* IMF Fiscal Affairs Department. 1998.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

17. *Liberalizing Capital Movements: Some Analytical Issues.* Barry Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia, Enrica Detragiache, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Andrew Tweedie. 1999.
18. *Privatization in Transition Countries: Lessons of the First Decade.* Oleh Havrylyshyn and Donal McGettigan. 1999.
19. *Hedge Funds: What Do We Really Know?* Barry Eichengreen and Donald Mathieson. 1999.
20. *Job Creation: Why Some Countries Do Better.* Pietro Garibaldi and Paolo Mauro. 2000.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بيترو غاريبالدي أستاذ مشارك للاقتصاد بجامعة بوكوني، ميلانو. وكان يعمل خبيراً اقتصادياً في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي عندما شارك في وضع ورقة العمل التي يستند إليها هذا العدد من سلسلة قضايا اقتصادية (WP/99/109). حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد.

باولو ماورو اخصائي اقتصادي في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي كان يعمل في دائرة أوروبا رقم ١ عندما شارك في وضع ورقة العمل (WP/99/109). حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

Job Creation: Why Some Countries Do Better

ISBN 1-55775-959-6